تحذير فلسطيني من خطورة عزل القدس:

محكمة العدل الدولية تصدر قرارها غداً بشأن جدار الفصل العنصري

■ لاهاي / رام الله / وكالات

تصدر محكمة العدل الدولية (الهيئة القضائية العليا في الأمم المتحدة) غداً الجمعة في لاهاي رأيها المرتقب بشأن جدار الفصل العنصري الذي تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية المحتلة.

ويتسم هذا الرأي بالطابع الاستشاري وهو بالتالي غير إلزامي ويفترض ان يحدد الرأي الذي يأتي بطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة ماهية العواقب القانونية المترتبة عن بناء ما يسميه الإسرائيليون بالسياج لمكافحة الارهاب لكن الفلسطينيين يصفونه بجدار الفصل العنصري.

وبينما يعلق الفلسطينيون آمالا كبيرة على رأي محكمة العدل الدولية فان رئيس الوزراء الإسرائيلي اريبل شارون أعلن مسبقا انه يعتبره عديم الفائدة وأكد أن بناءه سيتمر.

ويتوغل الجدار المفترض أن يمتد على طول ٧٠٠ كم تقريبا في عمق الضفة الغربية المحتلة ليشمل أكبر عدد ممكن من المستوطنات اليهودية ويتألف في مواقع من جدار اسمنتي بارتفاع ثمانية أمتار وفي غالب الاحيان من سياج مجهز بأنظمة رصد إلكتروني.

وتعتبر إسرائيل أن بناءه ضروري لحماية نفسها من العمليات الانتحارية الفلسطينية.

وكانت المحكمة الإسرائيلية العليا طلبت مؤخرا تغيير مسار الجدار على مسافة ٣٠ كم لاستباق قرار المحكمة الدولية والحد من تأثيره.

ورأى عدد من الخبراء المستقلين في حديث لوكالة الصحافة الفرنسية انه إن اعتبر القضاة الـ١٥ انهم يملكون صلاحية النظر في هذه القضية فانه يتوقع أن يؤكدوا على عدم شرعية الجدار.

وقالت خبيرة القانون الهولندية هيكلينا فرين ستوارت/ التي تتابع الاجراءات أمام محكمة العدل الدولية إذا قرروا الاجابة على السؤال المطروح لا يمكن أن أتصور انهم سيخلصون إلى اعتبار بنائه قانونيا بموجب القانون الدولي.

وقال / فون فان دن بيسن / المحامي المعروف في محكمة العدل الدولية إن أبدى القضاة رأيهم فانه يتوقع عموما ان يؤكدوا بأن الجدار يشكل خرقا للقانون الدولي حتى وإن تمكنوا من اضفاء بعض التباين خصوصا لجهة حق إسرائيل بالدفاع عن نفسها.

لكن بإمكان قضاة محكمة العدل الدولية أن يقرروا ان لا صلاحية لهم في اصدار رأي وهذا من شأنه أن يرضي إسرائيل.

وقد رفضت إسرائيل من ناحيتها الادلاء برأيها أثناء الجلسات العامة في فبراير الماضي كما رفضت صلاحية المحكمة في مذكرة مكتوبة باعتبار أن المسألة المطروحة أمام محكمة العدل الدولية سياسية وليست قانونية.

أما الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي التي رفضت أيضا الادلاء بشهادتها أثناء الجلسات العامة فتعتبر أن رأي المحكمة غير ملائم وقد يسيء إلى احتمال استئناف مفاوضات السلام.

لكن الأوروبيين يدينون مع ذلك بشدة الجدار الفاصل ويعتبرونه غير قانوني فيما عبرت الولايات المتحدة عن تحفظات كبيرة إزاء بنائه.

وأكد الفلسطينيون أثناء الجلسات العامة أن الجدار سيقضي على آمال المجتمع الدولي في التوصل إلى الحل الذي يقضي بقيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل.

والحوار السياسي بين الفلسطينيين والإسرائيليين يراوح حاليا عند نقطة الصفر وكذلك الأمر بالنسبة لخارطة الطريق خطة السلام الدولية لحل النزاع.

ورغم أن رأي محكمة العدل الدولية لا يكتسي طابعا الزاميا فانه قد يكون له نتائج مهمة أكان على الصعيد السياسي ام لجهة الرأي العام.

وتخشى إسرائيل صدور رأي سلبي من شأنه أن يؤدي إلى رفع مشروع قرار جديد إلى مجلس الامن الدولي يطالب بإزالة هذا الجدار وقد طلبت حكومة شارون الاسبوع الماضي من الولايات المتحدة استخدام حقها في الفيتو للاعتراض على أي نص يذهب في هذا المنحى.

إلى ذلك رأى اوليفر ريبلينك المسؤول عن الابحاث في معهد / تي ام سي اس / في لاهاي أن اعتبر بناء الجدار غير قانوني من قبل الهيئة القضائية العليا في الأمم المتحدة فان إسرائيل ستكون بكل تاكيد في عزلة اكبر.

على الصعيد نفسه حذر خبير فلسطيني في شؤون الاستيطان من أن الخطة الإسرائيلية لعزل مدينة القدس المحتلة بالجدار العازل العنصري تهدف إلى اخراج مائة ألف مواطن مقدسي من المدينة.

وقال الخبير التفكجي في حديث مع وكالة أنباء الإمارات أن الهدف من وراء إقامة الجدار في الضفة هو ضم أكبر مساحة من الارض مع اقل عدد من السكان وإلحاق ٨٠٪ من الكتل الاستيطانية بإسرائيل والسيطرة على أحواض المياه الجوفية في الضفة وتحويل جميع المدن الفسطينية إلى مدن حدودية مسيطر عليها امنيا.

وأضاف التفكجي أن الجدار ضمن الرؤية الشارونية سيقسم الضفة الغربية إلى ثمانية معازل منفصلة مسيطر عليها أمنيا واقتصاديا وأن الدولة الفلسطينية قائمة فعلا في الأردن وبالتالي لا يوجد مكان لدولة جديدة غرب نهر الأردن.

وقال الخبير الفلسطيني أن السياسة الاسرائيلية الحالية تجاه القدس هي تسريع عملية تهويدها واقامة بؤر استيطانية داخل الاحياء العربية وفصل الاحياء عن بعضها بإقامة الجدران داخلها.

واشار في هذا الصدد إلى ان هذه السياسة طرحها بشكل علني نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي ورئيس بلدية القدس السابق ايهود اولمرت الذي دعا إلى التخلص من الاحياء العربية لتنفيذ قرار قديم اتخذته اللجنة الاسرائيلية لشؤون القدس عام ١٩٧٣ في عهد وزارة غولدا مائير حيث نص القرار على ان نسبة العرب في القدس يجب الا تتعدى نسبة ٢٢٪ لكن النسبة وصلت إلى ٣٥٪ عام ٢٠٠٣,

وحول الوضع الاستيطاني في الضفة قال الخبير أن عدد المستوطنين تضاعف من ١٠٥ آلاف عام ١٩٩٢ إلى ٢٣٦ ألفا في هذا العام باستثناء القدس المحتلة.

ولفت خليل التفكجي إلى أن عدد الوحدات السكانية الاستيطانية قد تضاعف من ٣٢ ألف وحدة عام ١٩٩٢ إلى قرابة ٦٠ ألف وحدة وتمت إقامة عشر مستوطنات جديدة و١١٨ بؤرة استيطانية.

عائشة القذافي على رأس القائمة

مئات المحامين العرب ينضمون إلى فريق الدفاع عن صدام حسين

■ ،، عمان/ا ف ب ..

تطوع مئات المحامين العرب للانضمام إلى فريق الدفاع عن الرئيس العراقي السابق صدام حسين. بعد ان تلقى وعدا من ابنة الزعيم الليبي معمر القذافي بالانضمام كذلك إلى الفريق طبقا لما صرح به المحامي الاردني زياد الخصاونة.

وقال الخصاونة الذي عاد للتو من رحلة إلى طرابلس أنه التقى برفقة محامين آخرين من فريق الدفاع عن صدام يتخذان من الاردن مقرا لهما بابنة الزعيم الليبي عائشة القذافي التي ابدت كل عون قانوني ومساندة.

وحول الرحلة إلى طرابلس. أفاد الخصاونة لقد كانت رحلة جيدة جداً التقينا بالدكتورة عائشة القذافي وابدت كل عون قانوني ومساندة وقالت عبارة أثرت في نفوسنا وهي أن الرئيس صدام حسين هو في مكانة والدها.

واضاف كما وعدت الدكتورة ان تهيب بالمحامين الأفارقة للانضمام لهيئة الدفاع مؤكدا انه يتوقع وصول بعض المحامين الليبيين إلى عمان في وقت قريب لإجراء مزيد من المشاورات.

وكانت عائشة القذافي انضمت إلى هيئة الدفاع التي عينتها زوجة صدام ساجدة وبناته الثلاث وتضم الهيئة حاليا ٢١ عضوا من بينهم محام فرنسي وآخر امريكي.

وقال المحامي الفرنسي ايمانيول لودو في مؤتمر صحافي في باريس الثلاثاء الماضي ان ليبيا عرضت تقديم المساعدات المالية واللوجستية للدفاع عن صدام حسين.

واضاف لقد انشأنا صندوقاً ماليا يتكون من هبات من عدة بلدان المصدر الوحيد الذي استطيع ان احدده لكم هو المصدر الليبي.

كما يتمتع الفريق بدعم مئات المحامين العرب والاردنيين المتطوعين طبقا للخصاونة الذي اضاف أن ٥٠٠ متطوع سجلوا رسميا ويتوقع ان يبلغ عددهم ١٠٠٠ محام.

وأكد: إننا عازمون على تشكيل لجنة ووفد كبير للذهاب إلى العراق في قافلة مع صحافيين على أن تتم تلك الرحلة في منتصف الأسبوع القادم.

إلا أنه أعرب عن خشيته من فشل الرحلة بقوله: ولكن العراق لن يدخلنا على الحدود وأنا متأكد، مضيفاً انه في هذه الحالة فإن المحامين سيقومون بالاعتصام على الحدود الدولية.

وصرح عصام الغزاوي العضو في هيئة الدفاع عن صدام لوكالة الصحافة الفرنسية أن هيئة الدفاع اختارت محاميا عراقيا ليمثلهم أمام المحكمة العراقية الخاصة بموجب القانون العراقي.

إلا أن الخصاونة رفض تسمية المحامي من أجل سلامته وسط ما قال انه تهديدات من السلطات العراقية.

وكان صدام مثل أمام محكمة عراقية لأول مرة يوم الخميس لسماع التهم الموجهة إليه بارتكاب جرائم ضد البشرية.

■ صورة من محاكمة الرئيس العراقي السابق صدام حسين.. epa

دمشق تؤكد عدم تسلل مقاتلين من أراضيها إلى العراق

■ .. القاهرة/د.ب.ا/

أكد وزير الاعلام السوري احمد الحسن ان حد بلاده مع الدول المجاور «مضبوطة ١٠٠٪ وتحدى وجود «أيا كان يمتلك أدلة» على ان بلاده تشجع أشخاصا يذهبون للقتال في العراق.

وقال الوزير في تصريحات لصحيفة الحياة نشرتها امس الاربعاء من حق الشعب العراقي ان يقاوم قوات الاحتلال مؤكدا معارضة دمشق لاي عمل يحاول حرف أعمال المقاومة عن هدفها الاساسي لنيل مدنيين وأبرياء.

وشدد السحن على أنه لا أحد يمتلك أدلة على ان سورية تشجع أناسا يذهبون الى العراق إذ أن الحدود الرسمية مضبوطة مائة في المائة ويجب ان نميز (بين أمرين) طالما هناك قوات احتلال من حق الشعب العراقي ان يقاوم هذا شيء وأي عمل يحاول حرف اعمال المقاومة عن هدفها الاساسي للنيل من مدنيين وابرياء او مؤسسات مدنية (شيء آخر) لنقل به.

في الوقت ذاته اوضح الحسن ان محادثات الرئيس السوري بشار الاسد في إيران كانت «ناجحة وكلا الطرفين مهتم بإعادة السيادة الكاملة الى العراق وتسريع زوال الاحتلال بالتالي تسريع تخفيف معاناة الشعب العراقي وايجاد الظروف الايجابية التي تسمح باختيار حكومة تمثل اطياف الشعب العراقي كافة مايهمنا بالدرجة الاولى ان يستعيد هذا الشعب سيادته وتتكون حكومة تمثل كل اطيافه مهمتها الحفاظ على وحدة العراق ارضا وشعبا.

واضاف «كلما تقدمت الحكومة الحالية في هذا الاتجاه كلما وجدت ترحيبا من جهتنا .

من جانب آخر كشف الوزير عن «فكرة» لتوجيه دعوة إلى رئيس الحكومة العراقية اياد علاوي لزيارة دمشق.

ووصف الحسن اتهامات وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري لسوريا وايران دعم متسللين الى العراق بانها «ظالمة وباطلة» وقال ان الاعلام يضفي احيانا على تصريحاته معاني قد لايقصدها وتحملها اكثر مما يجب.

وحول الانباء بشأن وجود استخباراتي إسرائيلي شمال العراق قال الوزير السوري تقول بعض مراكز البحوث ان هناك وجودا اسرائيليا تحت صيغ وعناوين وحجج حتى تركيا بدأت تشعر بقلق مشيرا إلى انه طالما بقيت قوات الاحتلال موجودة ستستغل اسرائيل وجودها وتحاول توظيف وجود قوات الاحتلال بما يخدم مصالحها ويعزز نفوذها في العراق.

واستبعد الحسن دورا إسرائيليا في احداث الشغب التي وقعت قبل اشهر بالقامش شمالي سوريا إلا أنه قال طالما هناك وجود إسرائيلي شمال العراق نتوقع من هؤلاء اعمالا من شأنها ان تؤثر في مكونات الشعب العراقي ومن ثم لا يتورعون عن نقل هذه العدوى إلى سوريا.

تحذيرات «الشاباك» الإسرائيلي:

الاغتيال السياسي القادم بات على الأبواب

■ ،، غزة/وام ..

أثارت حالة من الذعر داخل اسرائيل تحذيرات اطلقها اليمين المتطرف من الشخصيات الاستيطانية ضد رئيس الحكومة أرئيل شارون على خلفية خطة فك الارتباط عززتها مخاوف جهاز الشاباك الاسرائيلي ووزير الأمن الداخلي/ تساحي هنغبي من ان هناك بوادر اغتيال سياسي قادم بل وبات على الأبواب.

وذكرت الإذاعة الإسرائيلية أمس ان المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية/ ميني مزوز/ عقد أمس جلسة خاصة لمناقشة التصريحات التحريضية والتحذيرات الاستخباراتية من اليمين المتطرف.

ويأتي هذا الاجتماع ايضا في ضوء تحذيرات جهاز الشاباك الاسرائيلي ووزير الأمن الداخلي تساحي هنغبي من أن الاغتيال السياسي القادم بات على الأبواب.

وكان رئيس جهاز الشاباك افي ديختر قد حذر هذا الأسبوع من تعاظم التحريض في صفوف المستوطنين فيما قال وزير الأمن الداخلي أمس الأول في مقابلة أجرتها معه القناة الاسرائيلية الثانية أن هناك من قرروا تنفيذ الاغتيال السياسي القادم.

وقال هنغبي انه لا يشك بأن هناك اشخاصاً اتخذوا قرارهم بانقاذ شعب اسرائيل عندما تحين اللحظة الحاسمة وأضاف / سوف يغتالون رئيس الحكومة أو أحد وزرائها أو شخصية عسكرية أو أحد أفراد الشرطة حيث لا ينقص اسرائيل المجانين الذين يمكنهم عمل ذلك.

واشاد هنغبي بتحذير رئيس جهاز الأمن العام /الشاباك/ افي ديختر خلال جلسة الحكومة الأحد الماضي من تصاعد نشاطات اليمين الاسرائيلي المتطرف حيث أنه أراد أن يعلم الحاضرين بالتصعيد الحاصل في أوساط اليمين الاسرائيلي والا يستهينوا به وهو ما يحتم على الحكومة الاسرائيلية بذل كل ما في وسعها لتجنب تكرار ما حدث بشأن اغتيال رابين في نوفمبر من العام ١٩٩٥م.

من جهته كشف النائب العربي في الكنيست الاسرائيلي عبدالمالك دهامشة انه تلقى مؤخراً عدة تهديدات من اطراف يهودية متطرفة مشيراً إلى أنه نقل فحوى المحادثات الهاتفية التهديدية التي تسلمها إلى الشرطة.